

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة- الجزائر

ملخص مذكرة التخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية والمالية
تخصص: محاسبة، مراجعة وتدقيق

الموضوع:

دور حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

(دراسة ميدانية: تجربة شركة أن سي أ- رويبة في مجال حوكمة الشركات)

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد براق

المدرسة العليا للتجارة- الجزائر

من إعداد الطالب:

فاتح بلواضح

السنة الجامعية : 2012- 2013

1- أهمية البحث

لقد كشفت الأزمات المالية والانهيارات الأخيرة التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وكذلك، الدول الأوروبية عن الكثير من حالات الفساد، ولاسيما الفساد المالي والمحاسبي. الذي كان له الأثر السلبي في الكثير من المجالات، أبرزها المجالات الاقتصادية، الأمر الذي دفع بالجهات ذات الصلة وعلى المستويين الوطني والدولي إلى إجراء الدراسات المعمقة بهدف تحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث هذه الأزمات المالية، واقتراح السبل الكفيلة لحماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة. وقد كشفت الدراسات والفحوصات التي أجراها المختصون في هذا المجال، بأن غالبية تلك الأسباب كانت في حقيقتها أسبابا مالية ومحاسبية.

الأمر الذي دعا الجهات المعنية بإعداد ومناقشة اتجاهات التطور في الكثير من المجالات ذات الصلة، من بينها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وجودة التقارير المالية. وتبني مجموعة من المعايير المحاسبية رفيعة المستوى بما ينسجم مع مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وتعزيز قابليتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بشأن مستقبل استثماراتهم واستمرار نشاطاتهم في الشركات، وذلك ضمن إطار لحوكمة الشركات Corporate Governance يستند إلى مجموعة محددة من القواعد العامة، ويهدف إلى حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.

يعد تبني مفهوم حوكمة الشركات في الجزائر، أمرا ضروريا لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم الشركات المساهمة. ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي. وكذلك، التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم في الشركات وحقوق الآخرين من أصحاب المصلحة، والمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين فيها، بالإضافة إلى تخفيض عمليات التداول الداخلي للمعلومات ودعم استقلالية مراقبي الحسابات وتعزيز مستوى انسجام المعالجات المحاسبية المطلوبة وفقا للنظام المحاسبي المالي، وكذا أهمية الحوكمة في تلبية متطلبات المرحلة الراهنة وما يمكن أن تقبل عليه الجزائر من فرص وتحديات مستقبلية بشأن العديد من المجالات، ولاسيما المجالات الاقتصادية.

تتبع أهمية البحث من التأكيد على ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الجزائرية والاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية بما في ذلك الإفصاح المحاسبي. وبالتالي، الحصول على المعلومات المحاسبية بالجودة والنزاهة والوصول إلى جودة التقارير المالية التي ستؤثر إيجابيا على قرارات المستثمرين، وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي وتنشيط سوق الأوراق المالية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة خاصة والشركات الأخرى عامة، والمحافظة على استمرارية نجاح هذه الشركات وسمعتها الاقتصادية.

2- أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع انطلاقاً من دوافع ذاتية وموضوعية، حيث تتمثل الدوافع الذاتية في تناول موضوع الحوكمة في السنة النظرية للماجستير، وكذا ارتباط الحوكمة بالتخصص، والرغبة في التحكم في هذه الوسيلة التسييرية. أما عن الدوافع الموضوعية، فهي تتمثل أساساً في أن المتتبع للأوضاع المالية والمحاسبية في الجزائر يلاحظ عدم إيجاد تكامل ما بين حوكمة الشركات والنظام المحاسبي فيما يخص سبل مواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي قد تعاني منه معظم الشركات الجزائرية. لاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي. مما يعزز فرص الشركات في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

3- أهداف البحث

للبحث عدة أهداف من أهمها، الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات. ثم بيان فهم حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية، وكذا الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة، بالإضافة إلى التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية.

4- إشكالية البحث

على ضوء ما سبق تتبلور معالم الإشكالية في السؤال الجوهرى الموالي:

ما مدى تطبيق حوكمة الشركات وأثر ذلك على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شركة أن سي أروبية ؟

ويمكن أن تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى توفر وجود إطار فعال لقواعد الحوكمة وأثر ذلك على فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركة محل الدراسة ؟
- ما مدى توفر مقومات حماية حقوق المساهمين وأثرها على زيادة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركة محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير توفر مقومات المعاملة العادلة بين جميع المساهمين على الإفصاح وجودة التقارير المالية في الشركة محل الدراسة؟
- ما هو دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة وأثر ذلك على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركة محل الدراسة ؟
- ما مدى توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركة محل الدراسة؟

- ما أثر توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة على زيادة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركة محل الدراسة؟

5- فرضيات البحث

تتمثل الفرضية العامة فيما يلي:

- يتمثل أثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات. علاوة على ذلك العمل على زيادة مستوي الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم، وأن الشركة محل الدراسة تراعي تنفيذ ممارسات حوكمة الشركات.

وهذه الفرضية العامة بدورها تتفرع إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

- وجود أساس فعال لقواعد حوكمة الشركات من شأنه أن يؤثر في فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين من شأنه أن يساهم في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- تجسيد مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين يؤدي إلى زيادة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة يؤثر في فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح من شأنه أن يساهم في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة يزيد من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

6- المناهج المتبعة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات، وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية. تم إتباع المنهج الوصفي و المنهج التحليلي للمعطيات التي بواسطتها يتم إيجاد وتحليل التغيرات المؤثرة بصفة مباشرة وغير مباشرة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. كما تم استخدام استبيان كأداة للدراسة.

7- خطة البحث

اقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى ثلاث فصول.

1-7- الفصل الأول

في الفصل الأول، تم التعرض إلى حوكمة الشركات من الجانب النظري. حيث ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات عملاقة عديدة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والانهيال الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية وغيرها في تزايد الاهتمام بالحوكمة. وتعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم حوكمة الشركات. فلقد عرف البعض حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة. والبعض الآخر يعرفها بأنها مفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهار. وبين هذا وذاك، فإن هذا الاختلاف في المفاهيم يرجع لتداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات.

من المنظور المحاسبي يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين ووصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة. ويتم ذلك، من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية.

وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية، ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً.

تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الركائز المختلفة، تتمثل في السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة وإدارة المخاطر لغرض الرقابة على الأطراف ذات الصلة بالشركة. وبالتالي، حوكمة الشركات تعمل على تجسيد هذه الركائز بغية استفادة الأطراف المعنية بها سواء الداخلية أو الخارجية.

يستند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات على مجموعة من القواعد والآليات والمحددات التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية على سوق الأوراق المالية وأعضاء مجلس إدارة الشركات، والإدارة التنفيذية للشركات بصفة خاصة. وبصفة عامة الأطراف ذات الصلة بالشركة، حيث أن تطبيقها يؤدي إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح. وبالتالي، يساعد على جذب رؤوس الأموال والاستثمار. وتطبيق هذه المبادئ والقواعد والآليات يعتبر المؤشر لوجود وسلامة الحوكمة.

أما فيما يخص تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، فقد كانت له بعض التجارب الدولية، منها على مستوى الدول الانجلوساكسونية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وعلى مستوى الدول الفرانكفونية، مثل فرنسا، وعلى مستوى الدول العربية مثل مصر والجزائر.

2-7- الفصل الثاني

أما في الفصل الثاني، فقد تم تناول الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات. حيث يعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين ودعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، والتي تستخدم لأغراض عدة منها، اتخاذ قرارات الاستثمار والانتماء في الشركات. وكذلك، يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى الشركات وعلى مستوى الاقتصاد الوطني.

يركز الإفصاح المحاسبي على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للشركة دون تضليل، ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات. وذلك من خلال، نشر كل المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالشركة، سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته.

وفي المقابل، فقواعد حوكمة الشركات تعمل على الإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة أو الدورية، وتطالب بتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة متزامنة بهدف ضمان المعاملة المتكافئة هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن تحسين الإفصاح سيؤدي إلى تحسين الشفافية التي هي من العناصر الأساسية لتشغيل نظام حوكمة الشركات بشكل جيد.

ينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير، هذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات من ناحية، وعلى ملائمة تلك المعلومات من ناحية ثانية، وقابلية تلك المعلومات للمقارنة من ناحية أخرى. فكل هذه العوامل تساهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.

كما يتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة. من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن التشريعات والتنظيمات التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين. وكذلك، بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة الشركة. ولذلك، فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة. كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تؤدي دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والتنظيمات التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

3-7- الفصل الثالث

تم تخصيص الفصل الثالث لدراسة تجريبية تتعلق مدى تطبيق حوكمة الشركات على مستوى شركة أن سي أ - رويبية وأثر ذلك على فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

فقد تم في البداية، عرض تجربة شركة أن سي أ- رويبية في مجال حوكمة الشركات، حيث تعتبر من الشركات الرائدة والناجحة في مجال ممارسات حوكمة الشركات. إذ أنها تعد إحدى التجارب في شمال إفريقيا التي تناولها مركز المشرعات الدولية الخاصة والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات والتي صنفها ضمن الشركات الناجحة في ممارسات حوكمة الشركات في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

تأسست هذه الشركة العائلية في الجزائر عام 1966، لتصنيع الأغذية والمنتجات الزراعية. ولتيسير نموها، قررت الشركة أن تدخل شريكا في الملكية وكان من بين شروط الاستثمار أن طلب الشريك من أن سي أ - رويبية أن تغير أسلوب الحوكمة في الشركة، وقد أدت التعديلات إلى زيادة الاستقرار والنمو في الشركة مما عاد بالنفع على أن سي أ والمستثمر.

فمنذ سنة 2003، بدأت شركة أن سي أ - رويبية في نشر تقرير سنوي مما يسمح بالتواصل الواضح والفعال ما بين المساهمين، والعاملين، والمستثمرين، والعائلة. ولم يعد المساهمون الذين من العائلة في الغالب بحاجة للاستفسار عن الأرباح والخسائر أو ما تقوم الشركة به. فقد نشر كل شيء في التقرير السنوي ولتشجيع تحمل المسؤولية، تحمل رئيس كل إدارة المسؤولية عن إدارته أو إدارتها في التقرير السنوي.

وقد تضمن أقساما عن التسويق والتمويل والبيئة، وكتب المدير التنفيذي ملخصا تنفيذيا لكافة الأقسام. وفي بداية كل عام تقوم بإعداد رؤية للعام الموالي، وكان الخطاب الموجه إلى المدراء والمساهمين عبارة عن نظرة شاملة لكيفية رؤية أسلوب التشغيل في الشركة في العام القادم على المستويات الاستراتيجية والتنظيمية والتشغيلية، وكذلك بالنسبة للمبيعات والأسهم والاتجاه الاستراتيجي، كما تضمنت الوثيقة التقييم لتوقعات العام السابق في مقابل النتائج الواقعية.

عندما استثمر صندوق الاستثمار الخاص في عام 2005، طلب تغييرات جسيمة في حوكمة الشركة كأسلوب لحماية أمواله، وكما اتضح أن التغييرات كانت مربحة لجميع الأطراف، فقد أعطت التعديلات اللازمة للحوكمة "إفريقيا إنفست" ثقة أكبر في استثماره، بينما حسنت أن سي أ - رويبية من هيكلها الداخلي، وزادت ثقتها ووسعت رأس مالها، وعادت زيادة نمو الشركة بالنفع على كل من "إفريقيا إنفست" و"أن سي أ - رويبية".

ومن ناحية تسوية الخلافات، فقد وضعت إجراءات للحد من الصراعات بتوثيق الوضع، وفي كل حالة من حالات الاختلاف على قضية ما، سجل المدير التنفيذي القضية والحل في خطاب رسمي. وأدت هذه الخطوة البسيطة إلى حل مشكلة من المشكلات الشائعة في العديد من الشركات سواء العائلية أو

غيرها، وهي أن الاختلاف في وجهة النظر ومرور الوقت يؤدي إلى الاختلاف في تذكر وقائع ما حدث بالفعل.

كانت المرحلة الآتية من استراتيجية الشركة هي أن تدرج في سوق الأوراق المالية وعرض 25% من رأس مالها للتداول، غير أنه لدخول سوق الأوراق المالية بنجاح، على الشركة أن تتمتع بثقة السوق، فقد ساعدت تحسينات حوكمة الشركات في الشركة، خاصة في مجال التقرير والشفافية، في هذه الخطوة الآتية. حيث تمت هذه العملية مما يكسب الشركة المصداقية.

بعد عرض تجربة شركة أن سي أ- روية في مجال حوكمة الشركات. تم تقديم عينة الدراسة ومصدرها، والتعريف بمتغيرات الدراسة. حيث يوجد متغير تابع، وهو الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. أما عن المتغيرات المستقلة، فهي تتمثل في قواعد حوكمة الشركات.

أما فيما يخص الأدوات الإحصائية، فتتمثل في إعداد استبانة، حيث تم توزيعها على أفراد العينة المعنية والتي تتمثل في الأطراف ذات الصلة بحوكمة الشركة، ثم معالجة البيانات بواسطة برنامج SPSS الذي يستخدم في مثل هذه الأبحاث، والقيام بمختلف المعالجات الإحصائية للوصول إلى أهداف البحث.

من خلال المعالجات الإحصائية لأراء عينة الدراسة تبين، أن الشركة محل الدراسة تراعي وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بدرجة إيجابية من حيث توفر دعم من قبل مجلس الإدارة مع تحديد مسؤولياتهم والإدارة التنفيذية الوسطى مع توفر إطار فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة، كما تبين أنها تراعي توفر مقومات حماية لحقوق المساهمين لديها ومعاملة عادلة لجميع المساهمين وكذا، توفر دور أصحاب المصالح في ممارسة قواعد الحوكمة بدرجة ايجابية، من خلال مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء، كما أنها تراعي عملية الإفصاح عن العمليات لجميع أصحاب المصالح.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع قواعد حوكمة الشركات وفعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ويظهر ذلك من وجود نظام إفصاح محكم وجودة للمعلومات المحاسبية يشجع على الشفافية الحقيقية للشركة. كما تظهر النتائج أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد من تطبيق الحوكمة في الشركة.

8- نتائج البحث

بعد معالجة مختلف جوانب الموضوع، تم التوصل إلى النتائج الموالية:

- تكمن أهمية وجود أساس فعال لحوكمة الشركات في رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة وإلزام الجميع بتطبيق القانون، ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء، سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة في السوق المالية.

- تركز قواعد الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية والوقوف على كافة المعلومات عن الشركة وتوفير حقوق التصويت والمشاركة الخاصة بالتغيرات الجوهرية في الشركة.

- تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمون على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر.

- للوقوف على دور أصحاب المصالح لمساهمتهم في إيجاد طرق مختلفة لتأمين طرق تدفق رأس المال إلى الشركة سواء في شكل حقوق ملكية أو ائتمان، وذلك الدور الفعال بين أصحاب المصالح والشركة لاستمراريتها ماليا وإداريا، وجب احترام حقوقهم كما هي محددة في القوانين الداخلية والخارجية للشركة.

- تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الوقف المالي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، حيث يساعد الإفصاح على اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوقهم مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة.

- للوقوف على مدى مسؤوليات مجلس الإدارة، فإن قواعد حوكمة الشركات تتطلب أن يراعى في تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية، أي أن تتوفر في أعضائه المهارة والكفاءة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة في قدرتهم وصولا إلى اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق القدرة على المتابعة والمساءلة من خلال نظام فعال لتقييم ومراجعة الأداء وتقييم المخاطر.

- أما بالنسبة للدراسة التجريبية التي أجريت على مستوى شركة أن سي ا رويبة، فالشركة تعتبر احد النماذج التي عنيت بممارسات حوكمة الشركات. فمن خلال نتائج الدراسة تبين أن الشركة تعمل على تنفيذ حوكمة الشركة بدرجة ليست بالعالية من خلال وجود ارتباط إيجابي بين قواعد حوكمة الشركات وفعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وهذا ما يتوافق مع الدراسات السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات من حيث الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر والعلاقة المتبادلة فيما بينهم من هذه الدراسات، دراسة قمان عمر حول مدى مساهمة المراجعة المالية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة المؤسسات الجزائرية، دراسة قباجة و خليل حول توفر أسس ومقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بما فيهم صغار المساهمين، مما يدعم مستوى درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية.

9- مناقشة الفرضيات

بعد عرض أهم النتائج المتعلقة بالبحث، يمكن مناقشة صحة الفرضيات في النقاط الموالية:

- وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بدرجة ليست عالية، من حيث توفر دعم من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الوسطى ووجود تشريعات وتنظيمات واضحة مع توفر إطار فعال يضبط

كافة جوانب الحوكمة، بالإضافة إلى هيكل تنظيمي ووصف وظيفي يحدد المسؤوليات والصلاحيات مع قيام هيئات إشرافية ورقابية بواجبها بأسلوب مهني مما يزيد من فعالية الإفصاح المحاسبي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى. القائلة" وجود أساس فعال لقواعد حوكمة الشركات من شأنه أن يؤثر في فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية".

- توفر مقومات حماية لحقوق المساهمين لديها وبدرجة عالية، من حيث سهولة الحصول على معلومات كافية من خلال الإفصاح بصورة دورية ومنتظمة واطلاع المساهمين على أي تعديلات أو اتخاذ قرارات عادية أو غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية. القائلة" توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين من شأنه أن يساهم في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية".

- كما يمكن تأكيد صحة الفرضية الثالثة، من خلال توافر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بدرجة إيجابية، من حيث حضور المساهمين في التصويت وحماية حقوق صغار المساهمين من الممارسات الاستغلالية لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية وكذلك توفير آليات ووسائل تعويضية لحمايتهم وهذا ما يعزز من تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية. القائلة" تجسيد مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين يؤدي إلى زيادة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية".

- توافر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب قواعد الحوكمة لدى شركة أن سي ا- رويبة كانت بدرجة كافية، من حيث إيجاد طرق لتشجيع أصحاب المصالح باستثمار وتدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركة الذي يجسد عمل الفريق بمختلف أشكاله من مستثمرين وعاملين ودائنين وموردين من خلال إسهاماتهم لتعزيز التعاون وإنجاح الشركة مما يزيد من فعالية الإفصاح وجودة التقارير، ومنه صحة الفرضية الرابعة. القائلة" توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة يؤثر في فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية".

- تبين أن الشركة محل الدراسة تراعي عملية الإفصاح عن ملكية الأسهم وكذلك الإفصاح عن أي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي ونشر المعلومات الكافية ثم الإفصاح عن أي مخاطر جوهرية بالإضافة إلى فاعلية الرقابة وقوتها، وذلك بدرجة ليست عالية مما يتطلب العمل على توفير مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح، ومنه يمكن قبول صحة الفرضية الخامسة. القائلة" توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح من شأنه أن يساهم في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية".

- توفر مقومات تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة في الشركة محل الدراسة، وذلك بدرجة ليست كافية من حيث مراعاة الالتزام بالقوانين والأنظمة ووضع الخطط ومراقبتها ومتابعتها بالإضافة إلى اختيار أعضاء الإدارة الوسطى التنفيذيين ومساءلتهم عن أي خلل حتى يحقق الأفضل لمصلحة المساهمين وهذا ما يتطلب لتفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وبالتالي اعتماد الفرضية السادسة. القائلة" توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة يزيد من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية".

10- اقتراحات البحث

انطلاقا مما سبق، يمكن وضع بعض الاقتراحات التي تساعد في حل إشكالية تجسيد مفهوم الحوكمة على مستوى الشركات الجزائرية، والمتمثلة فيما يلي:

- لا بد من تشجيع وتعزيز تطبيق مفهوم حوكمة الشركات على مستوى الشركات الجزائرية.
- العمل على إحداث دليل لحوكمة الشركات في الجزائر يعمل على تجسيد الدور الحوكمي وإلزام جميع الشركات المعنية بتطبيقه من خلال آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط حوكمة الشركات.
- مراجعة الإطار التشريعي، لأن نجاح سوق الأوراق المالية يقتضي التكيف مع المستجدات والمعطيات ذات الطابع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، ولا يتم ذلك إلا بوضع التشريعات والتنظيمات الفعالة لتنظيم عملية التبادل في سوق الأوراق المالية.
- إرساء الثقافة البورصية من خلال انتهاج سياسة إعلامية واضحة عن طريق مختلف وسائل الإعلام، ثم ضرورة قيام سوق الأوراق المالية بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزاميا لجميع الشركات، وذلك بالاستعانة بذوي الخبرات المتخصصة في هذا المجال.
- العمل على تحسين مستوى ممارسة الحوكمة وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك من خلال مساعدة مديري ومجالس إدارات الشركات على تطوير استراتيجية سليمة للحوكمة تساعد على تحسين كفاءة أداء تلك الشركات، والتخصيص الأفضل للموارد، بهدف تعظيم حجم العائد الذي يجنيه المستثمر.
- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة.

11- توصيات البحث

- يمكن وضع عدة توصيات وآفاق لهذا البحث كما يلي:
- دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة المخاطر.
 - دراسة حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية.
 - دراسة مدى التزام المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية بتطبيق مبادئ الحكم الراشد وأثر ذلك على أدائها ونموها.